



وزارة التعليم العالي والبحث العلمي
جامعة المستقبل
كلية العلوم الادارية
قسم المحاسبة



معايير التدقيق الداخلي ودورها في الحد من الفساد الإداري والمالي

بحث مقدم الى:

مجلس قسم المحاسبة / كلية العلوم الادارية في جامعة المستقبل وهو جزء
من متطلبات نيل شهادة البكالوريوس في علوم المحاسبة

تقدم به الطلبة:

هالة منذر إبراهيم

ميثم عبد الحسن كربول

محمد علي سلمان

بإشراف:

م.م. نجلاء سالم موسى

بِسْمِ اللّٰهِ الرَّحْمٰنِ الرَّحِیْمِ

﴿وَأَعِدُّوا لَهُمْ مَا اسْتَطَعْتُمْ مِّن قُوَّةٍ وَمِنْ رِبَاطِ الْخَيْلِ
تُرْهِبُونَ بِهِ عَدُوَّ اللَّهِ وَعَدُوَّكُمْ وَآخَرِينَ مِنْ دُونِهِمْ لَآ
تَعْلَمُونَهُمُ اللَّهُ يَعْلَمُهُمْ وَمَا تُنْفِقُوا مِنْ شَيْءٍ فِي سَبِيلِ اللَّهِ
يُوفَّ إِلَيْكُمْ وَأَنْتُمْ لَآ تُظْلَمُونَ﴾

صدق الله العظيم

سورة الانفال: الآية (60)



اهداء

إلى من علّمني أن العلم طريق النجاح،
إلى من كان دعمه سنداً لي في مسيرتي العلمية،

إلى والديّ العزيزين، اللذين كان لهما الفضل الأول بعد الله في وصولي إلى هذه
المرحلة،

وإلى كل من ساندني وشجعني ووقف إلى جانبي،

أهدي ثمرة هذا الجهد المتواضع.

كما أهدي هذا العمل إلى أساتذتي الكرام،
الذين أناروا لي طريق العلم والمعرفة،

وإلى كل من يسعى للعلم والتطور،
راجياً أن يكون هذا العمل إضافة متواضعة في مجال البحث العلمي.



الشكر والتقدير

الحمد لله رب العالمين، الذي أنعم عليّ بنعمة العلم ووفقني لإتمام هذا العمل، فله الحمد أولاً وآخراً.

أتقدم بأسمى آيات الشكر والتقدير والامتنان إلى عميد الكلية الدكتور حيدر علي محمد ورئيس القسم الدكتور عز الدين حسن كاظم، لما لهما من دور كبير في دعم المسيرة العلمية وتوفير البيئة الأكاديمية الملائمة التي أسهمت في إنجاز هذا البحث، فلهما مني خالص الاحترام والتقدير.

كما أتقدم بأسمى آيات الشكر والتقدير والامتنان إلى أساتذتي الكرام، الذين لم يخلوا عليّ بعلمهم وتوجيهاتهم القيمة، والتي كان لها الأثر الكبير في إنجاز هذا البحث، فلهم مني كل الاحترام والتقدير لما بذلوه من جهد في سبيل إيصال المعرفة.

كما أتوجه بجزيل الشكر والعرفان إلى مشرفتي (م. م. نجلاء سالم موسى)، لما قدمته من توجيهات علمية قيّمة وملاحظات بناءة، كان لها الأثر الكبير في إنجاز هذا البحث وإخراجه بالشكل المطلوب.

ولا يسعني إلا أن أتقدم بخالص الامتنان لكل من قدّم لي الدعم والمساندة خلال فترة إعداد هذا البحث، سواء من الأهل أو الأصدقاء، لما كان لتشجيعهم وتحفيزهم من دور مهم في الاستمرار وإكمال هذا الجهد.

وفي الختام، أسأل الله تعالى أن يجعل هذا العمل خالصاً لوجهه الكريم، وأن يحقق الفائدة المرجوة، وأن يكون لبنة متواضعة تساهم في خدمة العلم والمعرفة.

المحتويات

الصفحة	الموضوع
أ	الآية القرآنية
ب	الاهداء
ج	الشكر والتقدير
د	المحتويات
1	المقدمة
3-2	المبحث الأول: المنهج العلمي للبحث
10-4	المبحث الثاني: مدخل نظري للتدقيق الداخلي ومعايره
18-11	المبحث الثالث: الفساد الاداري والمالي
25-19	المبحث الرابع: الجانب العملي
27-26	الاستنتاجات والتوصيات
30-28	المصادر
33-31	الملحق

المقدمة:

يعد التدقيق الداخلي من المرتكزات الأساسية في المصارف فهي من المؤسسات المهمة التي يركز عليها النظام الاقتصادي في أي دولة، وذلك لما تؤديه من دور فعال بالوصل بين المدخرين والمستثمرين، حيث انها توفر السيولة اللازمة لعمليات التمويل والاستثمار ذات الاثر الاقتصادي المثمر، في الوقت نفسه تحتفظ بمدخرات الجمهور وتوفر وسيلة لدفع ثمن البضائع والخدمات وتمول العمل والتجارة. ولإداء هذه المهمات بأمان وكفاءة، يجب على المصارف المختلفة ان تمتلك ثقة الجمهور والذين تتبادل معهم الاعمال، ولكي يتم تحقيق ذلك لابد من توفير وسائل تدقيقية ورقابية كفوءة لضمان سلامة العمليات المصرفية، وكلما كانت هذه الوسائل تسترشد بأدوات ومعايير تدقيقية دولية او محلية زاد ذلك من كفاءة ادائها واكسبها قوة قبول ومصداقية عالية تعزز الثقة في النظام المصرفي.

ان الاجراءات المتبعة في اداء التدقيق الداخلي للعمليات المصرفية المختلفة في مصارفنا تتم عن طريق اتباع المدققين الداخليين لخطوات برنامج او دليل تدقيق ثابت ومعد وفق الخبرة المصرفية التي جرت العادة على استعمالها في المصارف، وعند ظهور حالة معينة لم ترد ضمن هذا الدليل، فإن المدقق الداخلي يستعين بالاحكام الشخصية والخبرة العملية المتراكمة لديه، وهذا غالباً ما يؤدي الى خلق الاجتهادات واختلاف الاجراءات ما بين المدققين الداخليين والذي يولد الدقة وضعف الثقة في نتائج اعمال التدقيق الداخلي.

لذا سيتم التركيز على دور التدقيق الداخلي في فحص وتقييم النشاطات المالية والادارية والتشغيلية المصرفية والذي يفترض ان يبنى على مقومات واسس مهمة متمثلة بوجود معايير تدقيق تتم على اساسها عملية التدقيق الداخلي في المصارف كلها، فالمعايير تعد النموذج الواجب اتباعه اثناء اداء مهمة التدقيق وتحدد المسؤولية التي يتحملها المدقق نتيجة قيامه عدم بالتدقيق.

المبحث الأول

المنهج العلمي للبحث

أولاً: مشكلة البحث:

تتمثل مشكلة البحث في ان اجراءات التدقيق الداخلي في المصارف العراقية لا تتماشى بشكل كامل مع معايير التدقيق الداخلي، حيث ان ما يسترشد به في عملية التدقيق الداخلي غالباً ما تكون شخصية، وهذا ما ينعكس سلباً على كفاءة اداء التدقيق الداخلي فيها، الأمر الذي يمكن ان يضعف ثقة واعتماد المدقق الخارجي على نتائج تلك الاعمال وقد يسبب في النهاية فقدان الحماية المحاسبية للموجودات المصرفية ويعرضها للتلاعب والاختلاس.

تتمثل مشكلة البحث في التساؤلات الآتية:

- أ- هل هناك علاقة ذات دلالة معنوية بين كفاءة التدقيق الداخلي وعملية الاحتيايل المالي؟
ب- هل هناك علاقة ذات تأثير معنوي لكفاءة إجراءات التدقيق الداخلي في كشف عمليات الاحتيايل المالي؟

ثانياً: اهمية البحث:

تبرز اهمية البحث من خلال اهدافه الرامية الى رفع كفاءة اعمال التدقيق الداخلي من خلال اتباع معايير التدقيق الداخلي في المصارف العراقية والذي يضمن تحقيق سلامة العمليات المصرفية وحماية موجوداته واكتساب ثقة المجتمع كله بالنظام المصرفي في العراق، كون النشاط المصرفي يمثل دعامة مهمة للاقتصاد الوطني فضلاً عن احتفاظ المصارف بودائع المتعاملين واستثماراتهم لديها، لذلك فإن المحافظة عليها واتباع اجراءات وبرامج تدقيق محكمة تعتمد على معايير التدقيق، يشكل واجباً مهماً في صلب واجبات المصرف ويجعل من هذا الجانب ناحية تستحق البحث والدراسة.

ثالثاً: أهداف البحث:

يهدف البحث إلى تسليط الضوء على دور التدقيق الداخلي في مواجهة الاحتيايل المالي من خلال الدراسة والبحث والتحليل لواقع التدقيق الداخلي ومدى استكماله خطوات النجاح الأساسية لهذا وأثره في تحقيق الأهداف ومواجهة الاحتيايل المالي فضلاً عن تحديد المعوقات التي تواجه للحد من الاحتيايل المالي.

رابعاً: فرضيات البحث:

1- توجد علاقة ارتباط ذات دلالة إحصائية بين معايير التدقيق الداخلي والحد من الفساد الإداري والمالي.

2- توجد علاقة ارتباط ذات دلالة إحصائية بين كل بعد من أبعاد معايير التدقيق الداخلي والحد من الفساد الإداري والمالي.

منهج البحث:

يعتمد البحث على المنهج الوصفي التحليلي، لملاءمته لطبيعة الدراسة التي تهدف إلى:

1- وصف معايير التدقيق الداخلي وفق ما ورد في الإطار المهني الصادر عن معهد المدققين الداخليين.

2- تحليل دور هذه المعايير في الحد من الفساد المالي والإداري داخل المنظمات.

3- اختبار العلاقة بين المتغير المستقل (معايير التدقيق الداخلي) والمتغير التابع (الحد من الفساد الإداري والمالي).

سابعاً: هيكلية البحث

المقدمة

المبحث الأول: المنهج العلمي للبحث

المبحث الثاني: مدخل نظري للتدقيق الداخلي ومعاييره

المبحث الثالث: الفساد الإداري والمالي

الاستنتاجات والتوصيات

المصادر

المبحث الثاني

مدخل نظري للتدقيق الداخلي ومعاييره

في الوقت الحاضر ازدادت أهمية التدقيق الداخلي، وتعددت المفاهيم والآراء بشأن طبيعة عمل التدقيق الداخلي، ويرى البعض انه أسلوب علمي أو خطة تنظيمية، ويرى آخرون بانه وظيفة إدارية حتمية ونشاط علمي مستقل، وكنتيجة حتمية للتطورات الاقتصادية فقد عُدت وظيفة التدقيق الداخلي نشاطاً مضيئاً لقيمة أنشطة الدوائر الحكومية وذلك لمساعدة الإدارة في حكمها على كيفية التنفيذ للأنشطة المختلفة ، مما لاشك فيه أن هذا التطور يتطلب تطوراً موازياً في السلطات والصلاحيات الممنوحة لشخصية المدقق الداخلي التي تمكنه من أداء وظيفته دون عوائق وبتعاون مع جميع الجهات ذات العلاقة في الوحدات الحكومية استناداً إلى التغييرات التي حدثت في مفهوم التدقيق الداخلي، فحين أقتصر المفهوم على تدقيق العمليات المحاسبية والمالية كانت سلطاته لا تتعدى ذلك وكان وضعه التنظيمي يقع في الدائرة المالية.

أولاً: التطور التاريخي للتدقيق الداخلي: (The Historical Development of Internal Auditing)

لقد كان ظهور التدقيق الداخلي لا حقاً للتدقيق الخارجي فهو يعد حديثاً اذا ما قورن بالتدقيق الخارجي، وقد نشأ التدقيق الداخلي بناءً على احتياجات الإدارة لإحكام عملية الرقابة على المستويات التنفيذية. (الصبان، 2012: 36)، ولقد تطور التدقيق الداخلي نتيجة لتطور عمليات الوحدة الاقتصادية واتساع مهامها والتوجه نحو العولمة وضرورة تحقيق متطلبات الجودة، فقد اصبح دور المدقق الداخلي متسعاً ليشمل المساعدة في إدارة المخاطر بشكل أكثر فعالية فضلاً على دوره التقليدي (Kagermann et, 2008: 129) وقد وجه مجلس معايير معهد المدققين الداخليين (The institution of internal auditors) لعام ٢٠٠٠ المدققين الداخليين للقيام بعمليات رقابية إضافية للمساعدة في تطوير مفهوم الحوكمة وإدارة المخاطر سعياً لإضافة قيمة للوحدة الاقتصادية ، وقد أكدت على ضرورة إيجاد توازن حقيقي بين مهام التدقيق التأكيدية والخدمات الاستشارية التي يقدمها المدقق الداخلي والتي تتطلب منه تبني استراتيجية واضحة يتم تحديدها بالتعاون مع لجنة التدقيق لإضافة قيمة للوحدة الاقتصادية، حيث أن لجنة التدقيق تقيس مدى الحاجة للخدمات التأكيدية ومن ثم التخطيط لها وإيجاد المصادر والموارد والآليات لتحقيق وتسهيل مهمة التدقيق (حصيرة ، 2015 : 48) لقد مر التدقيق الداخلي منذ نشأته بعدة مراحل وتطورات شملت التعديلات والإضافات على تعاريفه ومفاهيمه ونطاق عمله الرقابي لتتنجم مع هذا التطور ولاسيما في الأهداف المرجوة من نشاط التدقيق الداخلي لتحقيقها، فضلاً عن الحاجة لخدماته كوظيفة رقابية فاعلة تقدم خدماتها لإدارة الوحدة الاقتصادية

(عبد الزهرة، 2015: 114)، وتشير الدلالات بأن اغلب بدايات ظهور التدقيق الداخلي كانت في الولايات المتحدة الأمريكية ومع ظهور الشركات الكبرى في القرن التاسع عشر لاحظت ادارة شركات السكك الحديد والمصارف وشركات التأمين والشركات المساهمة اهمية التدقيق الداخلي وقيمة خدماته التي تخطت تدقيق البيانات المالية لتكرسه في تجهيز تقارير التشغيل الموثوقة (نجم، 2006: 18).

ثانياً: مفهوم وتعريف التدقيق الداخلي (The Concept and Definition of Internal Auditing)

يقصد بالتدقيق لفظاً Audit المشتق من الكلمة اللاتينية Audire ومعناها "يستمع" لأن الحسابات كانت تتلى على المدقق. وقد تحسنت عمليات التسجيل والتدقيق بعد تنظيم الحسابات على اساس الطريقة المزدوجة التي تم نشرها في كتاب العالم الايطالي Luca Paciolo الذي ظهر في مدينة البندقية في القرن الخامس عشر عام 1494م. (جمعة، 2000: 7)

فقد نشأ التدقيق الداخلي نتيجة حتمية للتطور الاقتصادي وانطلاقه من حيز المشاريع الفردية الى عالم المشاريع الكبيرة. فلقد كان لحاجة الادارة الملحة في توفر وسيلة مهمة لمساعدتها في انجاز مهامها دور كبير في ايجاد هذا النوع من التدقيق داخل الوحدات. ومع زيادة النمو في حجم تلك الوحدات ودرجة التعقيد فيها ادى ذلك الى زيادة الاهتمام بالتدقيق الداخلي بوصفه عنصراً رئيساً من عناصر الرقابة الداخلية للوحدة. ان مفهوم التدقيق الداخلي عملية أساسية من العمليات التي تضبط الأعمال المحاسبية لأية وحدة اقتصادية بغض النظر عن طبيعة نشاطها وهي تعد عملية مكملية لعملية التدقيق الخارجي، وهناك العديد من التعريفات التي تناولت هذا النوع من التدقيق ، إلا أن التعريف الأكثر شيوعاً هو التعريف الذي تبنته خمسة منظمات مهنية متخصصة في المحاسبة والتدقيق والتي يطلق عليها لجنة " (شعبان، 2016: 22).

وقد عرف معهد المدققين الداخليين (IIA) التدقيق الداخلي بأنه وظيفة تقويم مستقلة تنشأ داخل الوحدة الاقتصادية لفحص وتقويم الأنشطة كخدمة لها بهدف مساعدة افراد الشركة على تنفيذ مسؤولياتهم بفعالية عن طريق تزويد الأفراد العاملين بالتحليلات والتقويمات والتوصيات . (عباس، كاظم، 2020: 245) .
وعرف (فليح، هادي، 2020 : 93) التدقيق الداخلي " بأنه جهاز تقويم مستقل ضمن تشكيلات الوحدة الاقتصادية ويعد احد وسائل الرقابة الداخلية الفعالة تضعه الادارة للقيام بواجباتها لغرض الاطمئنان على تحقيق أهدافها، وان وسائل الضبط الموضوعية مطبقة وكافية من خلال مجموعة ضوابط واجراءات لتحسين العمليات والقيود وبشكل مستمر لضمان دقة البيانات العمليات المحاسبية والتأكد من اتباع الاسس والقواعد المحاسبية وفقاً للخطة المرسومة ".

ثالثاً: أهمية واهداف التدقيق الداخلي (The Importance and Objectives of Internal Auditing)

1- أهمية وظيفة التدقيق الداخلي :The Importance of the Internal Auditing Function

تتأتى أهمية وظيفة التدقيق الداخلي لأنها نظام يشتمل على خدمات التأكيد والاستشارة التي يترتب عليها إضافة قيمة للوحدة الاقتصادية كذلك نشاط يتم داخل الوحدة الاقتصادية يقوم به افراد معينون من قبل الادارة لتحقيق اغراض معينة فضلاً عن كونه أداة رقابية تساعد العاملين على تأدية وظائفهم بطريقة فعالة (الغريبان، 2003: 38).

يعد التدقيق الداخلي عامل مساعد في تخصيص الموارد المتاحة بأفضل كفاية ممكنة، أن التقارير المحاسبية غير الدقيقة والتي لم تخضع للتدقيق تخفي في طياتها إسرافاً وسوء كفاية وتحول دون تخصيص الموارد النادرة بطريقة رشيدة، لذا أن الدور الذي يقوم به المدقق الداخلي المتمثل بالتدقيق التشغيلي على الأنشطة يعزز الاستخدام الأفضل للموارد (السيد، 2010: 152).

وهناك عوامل أخرى ساعدت على الاهتمام بوظيفة التدقيق الداخلي منها: (جربوع، 2009: 12)

- تطور حجم الوحدات الاقتصادية وانتشارها جغرافياً على نطاق واسع مما أدى الى تباعد المسافة بين الإدارة العليا والمنفذين للعمل.

- حاجة الإدارات والجهات الحكومية الى معلومات دورية دقيقة لرسم الخطط واتخاذ القرارات.
- حاجة الإدارات الى حماية أموال الوحدات الحكومية وصيانتها من الغش والسرقة والاحطاء.
- اهتمام الإدارة بنتائج الأداء أولاً بأول والعمل على متابعتها نظراً لتعدد العمليات التشغيلية.

2- اهداف التدقيق الداخلي Objectives of Internal Auditing

يمكن بيان اهداف التدقيق بالآتي (حجازي، 2010: 129):

- فحص وتقييم مدى ملائمة تطبيق الرقابة والتدقيق المحاسبية والمالية والتشغيلية من خلال تقييم نظم الرقابة المختلفة.
- التحقق من كفية التزام العاملين بالسياسات والخطط والإجراءات والقوانين التي تتأثر على أنشطة المنشأة.
- تحديد مدى ملائمة إجراءات المحاسبية والمالية عن الأصول وكيفية حمايتها.
- التحقق من مصداقية وسلامة المعلومات وفحص والوسائل المستخدمة ز تقييم مدى كفاءة واقتصاديات استخدام موارده وحدة المشروع.

- تقييم نوعية وجودة الأداء في تنفيذ المستويات المكونة.
- زيادة قيمة هذه المنشأة والتوصية بالتحسينات التشغيلية والمالية.

رابعاً: أنواع التدقيق الداخلي The Types of Internal Auditing

هنالك أنواع عديدة للتدقيق هي:

- 1- **التدقيق الداخلي المالي:** هو التدقيق المنتظم للعمليات المالية والقوائم المتعلقة به لبيان كيفية الالتزام بالمبادئ والسياسات الإدارية وأي متطلبات أخرى (العمرى، وعبد الغني، 2006: 346).
- 2- **التدقيق الداخلي التشغيلي:** هو النوع الغير تقليدي للتدقيق الداخلي وظهر هذا النوع كوليّد التطورات التي ظهرت في مجال التدقيق (الكاشف، 2002: 257).
- 3- **تدقيق الالتزام:** ويقصد به تدقيق الضوابط الرقابية والمالية والتشغيلية والعمليات للحكم على جودة وملائمة الأنظمة التي تم وضعها للتأكد من الالتزام بالأنظمة والتشريعات والسياسات والإجراءات (إبراهيم، 2009: 23)، وبالمقارنة مع التدقيق التشغيلي فإنّ تدقيق الالتزام يكون موجهاً بشكل أساسي لمعرفة مدى التزام الوحدة الاقتصادية بالعديد من القوانين واللوائح التنظيمية وليست فقط بالسياسات الإدارية الداخلية، وقد يتشابه تدقيق الالتزام مع التدقيق التشغيلي ولكن مع مراعاة تضمين قسم يفصح عن مدى التزام الوحدة الاقتصادية بالمتطلبات القانونية والالتزامات التعاقدية (المدهون، 2014: 25).
- 4- **التدقيق الإداري:** ويقصد به تحسين الاقتصادية والكفاءة والفعالية التي تؤدي بها الأنشطة والوظائف التنظيمية، ويهدف التدقيق الإداري لفحص ودراسة وتقييم الأهداف والخطط والسياسات والإجراءات والنظم والأساليب الرقابية وطرق ووسائل التشغيل والإمكانات المادية والبشرية والأداء الفعلي ونتائجه، ويشمل عملية تقييم جودة أسلوب إدارة المخاطر والرقابة ضمن نطاق أهداف الوحدة الاقتصادية (الواردات، 2013: 273).
- 5- **التدقيق البيئي:** أشار معهد المدققين الداخليين (IIA) إلى موضوع التدقيق البيئي وذكر بأنه عبارة عن جزء متكامل من النظام الذي تتمكن من خلاله الوحدة الاقتصادية تحديد ما إذا كانت نظم الرقابة البيئية بها كافية وملائمة وتضمن الالتزام بالمتطلبات القانونية والتشريعية، فضلاً على متطلبات السياسة الداخلية (الظن، 2016: 21).

خامسا: الصفات الواجب توفرها في المدقق الداخلي Internal Auditor Qualities

يجب ان يتمتع موظفي وحدة التدقيق بالمهارات والخبرات والمعرفة الكافية والصفات الشخصية التي تؤهله للقيام بعمله وفق ما مطلوب لاسيما في تطبيق معايير التدقيق والاجراءات الفنية للمعاملة ويمكن ان تحديد تلك الصفات بما يلي (ابراهيم، 2013: 57):

1- الخبرة والمعرفة والمهارة: يجب ان يكون المدقق الضريبي كفوء في تطبيق اجراءات تدقيق الضوابط والتعليمات الضريبية وذات معرفة بمبادئ المحاسبة والتكنولوجيا المطلوبة لعلمه كمدقق، ولديه معرفة بالقوانين والانظمة والتعليمات.

2- ان يكون المدقق لديه المهارة والكياسة في التعامل مع الاخرين والاتصال معهم بكفاءة ليعبروا عن وجهة نظرهم بوضوح وفاعلية.

3- لا بد من تطوير مهارات ومعرفة المدقق لما يستجد في مجال اختصاصه.

4- على المدقق ان يكون موضوعي في عمله من خلال:

• لا يعتمد على اراء الاخرين في حكمه.

• اداء عمله التدقيقي بأمانة وتجنب اي شبهات.

• ان لا يقوم بأعمال تنفيذية.

5- على المدقق الداخلي ان يتميز بالمظهر الخارجي المناسب واللباقة في التعامل والحديث والمناقشة والقدرة على الحصول على الاحترام والثقة.

6- يتميز بالعدالة والاستقامة لاعتماد استجابة الاخرين على قناعتهم بعدالة واستقامة المدقق.

7- يتميز بالاخلاص والتفاني في مصلحة دائرته وتفضيلها على مصلحته الشخصية.

8- يتميز بالاتزان يجب ان يكون متزن ليس ودودا او متحفظا بشكل اكثر من اللازم لان الناس تحترم الشخص المتزن.

9- يجب ان يكون متعاطف مع الاخرين ولديه القدرة على تفهم مشاعرهم ويتميز بحب الاستطلاع والفضول في الحصول على المعلومات ولا يكتفي بالاجابات العمومية.

10- يجب ان تكون لديه ثقة بالنفس وتأتي من معرفته وايمانه بانه يفعل افضل ما يمكنه.

سادسا: معايير التدقيق الداخلي Internal Auditing Standards

وتعني بقياس نوعية اداء الاعمال المشار اليها بطرق التدقيق والاهداف المتوخاة منها، وتضمنت معايير التدقيق الداخلي الركائز الأساسية للقيام بهذا الدور بنجاح، سواء ما يتعلق بالصفات الشخصية للمدققين أو دور مدير التدقيق أو كيفية أداء المهام بدءاً من مرحلة التخطيط وانتهاء بإصدار التقرير ومتابعة التصويب (عبد الله، 2004: 420).

ومن أهم متطلبات معايير التدقيق الداخلي (الطرية، 2013: 75-76)

1- الأهداف والصلاحيات والمسؤوليات يجب تحديد أهداف، صلاحيات، ومسؤوليات نشاط التدقيق الداخلي بوثيقة رسمية تتسجم مع المعايير، ويوافق عليها من مجلس الإدارة أو لجنة التدقيق.

2- الاستقلالية والموضوعية على نشاط التدقيق الداخلي أن يكون مستقلاً، وعلى المدققين الداخليين أن يتصرفوا بالموضوعية اثناء تأدية أعمالهم.

3- الاستقلال التنظيمية على مدير التدقيق الداخلي أن يتصل بأعلى مستوى إداري داخل الشركة يسمح النشاط التدقيق الداخلي بالاطلاع بمسؤولياته، وتكون أعلى درجات الاستقلالية عند ارتباط التدقيق الداخلي بلجنة التدقيق.

4- على المدقق الداخلي أن يمارس بذل العناية المهنية مع الأخذ بالاعتبار الآتي:

أ- مدى العمل المطلوب للوصول إلى أهداف المهمة.

ب- التعقيد، المادية، وأهمية الأمور التي يطبق عليها إجراءات التوكيد.

ت- كفاية وفعالية عمليات إدارة المخاطر، والرقابة، والتوجيه، ويسمى بالتحكم المؤسسي.

ث- احتمالية الأخطاء الجوهرية ومخالفات الأنظمة، تكلفة أنشطة التوكيد بالمقارنة مع الفوائد المحتملة.

5- على المدقق الداخلي أن يحذر من المخاطر الجوهرية والتي من الممكن أن تؤثر على الأهداف والعمليات والموارد على كل حال فإن إجراءات التوكيد لوحدها، حتى وإن نفذت عناية مهنية، لا تضمن بان جميع الأخطار الجوهرية سيتم اكتشافها.

6- التخطيط على مدير التدقيق الداخلي وضع خطط مبنية على أساس المخاطر لتحديد أولويات نشاط التدقيق الداخلي، وبما ينسجم مع أهداف الوحدة الاقتصادية، وضرورة ان يكون هناك ثبات في تطبيق المبادئ المحاسبية ضروري لإجراء المقارنات بين القوائم المالية (الالوسي، 2003: 290).

7- على مدير التدقيق الداخلي وضع سياسات للسيطرة على حيازة وإعادة مستندات المهمة لتقديمها لجهات داخلية أو خارجية، ويجب أن تتوافق هذه السياسات مع السياسة العامة للمنشأة وأية متطلبات قانونية أو أية متطلبات أخرى.

8- إيصال النتائج على المدققين الداخليين إيصال نتائج المهمة للجهات ذات العلاقة وقد وضع المعهد الأمريكي للمدققين الداخليين معايير لتنظيم الأعمال الذي يقوم بها المدققون الداخليون لكي يتم الاستفادة من أعمالهم في خدمة الوحدة الاقتصادية، كذلك زيادة ثقة المدققين الخارجيين بالتقارير التي يصدرها المدقق عن الأعمال التي يقوم بها (البجيرمي، 2011: 52).

المبحث الثالث

الفساد الاداري والمالي

أولاً: لمحة تاريخية عن الفساد الإداري والمالي History of Financial Corruption

ان تطور الفساد وانتشاره لم يعد وليد اللحظة وانما يمتد الى مختلف العصور ففي العصور القديمة نجد هناك تعليمات ولوائح وقوانين تجرم مرتكبي الفساد لخطورته ومخلفاته الكارثية على الوضع الانساني بشكل عام وكذا الحال بالنسبة للشرائع السماوية التي نزلت قبل الاسلام هي الاخرى حرمت الفساد وحاربتة. وفي الآونة الاخيرة أصبحت ظاهرة الفساد المالي والاداري ظاهرة عامة عالمية واسعة الانتشار تأخذ أبعادا واسعة تشترك فيها عوامل ومؤثرات مختلفة يصعب التمييز بينها، وتتباين رقعة اتساع هذه الظاهرة ما بين مجتمع وآخر، والفساد يأخذ اشكالا مختلفة مثل الرشوة والاختلاس والتزوير والاحتيال وهدر المال العام واستغلال السلطة والنفوذ لتحقيق ارباح او منافع خاصة تخدم مصالح فئة معينة على حساب باقي الفئات الاخرى.

وهناك العديد من مسببات الفساد المالي والاداري منها اسباب سياسية وقانونية واقتصادية وادارية وتنظيمية واجتماعية وثقافية فضلا عن عدم الكفاءة والنزاهة للقيادات العليا وغياب استقلالية السلطة القضائية وعدم تحديد القوانين وسن التشريعات الرادعة للفساد وانخفاض مستوى الحياة المعيشية وانتشار البطالة وضعف الوعي الديني والاخلاقي وتردي النظم التعليمية والاعلامية ويكاد ان يكون ضعف الشفافية السبب الرئيس الذي يمكن ان يعزى له انتشار الفساد بشكله الحالي. (الذهبي، يعقوب، 2015: 42).

وقد اهتمت العديد من الجمعيات والهيئات المختصة كاتحاد المحاسبين الدولي (IFAC) وجمعية المحاسبين والمراجعين بإنكلترا (ICA) وجمعية المحاسبين في امريكا (AAA) وغيرها من المنظمات الدولية الاخرى بوضع قواعد عامة تشكل ضمانات كافية للأجهزة الرقابية لتتمكن من استخدام الوسائل الرقابية التي تساعد في القضاء على تلك الآفة الخطيرة او القضاء عليها.

ثانياً: تعريف الفساد المالي Definition of Financial Corruption

الفساد في اللغة هو نقيض الاصلاح وخروج الشيء عن الاعتدال فالفساد في معاجم اللغة هو من فسد والفساد لغة البطلان فيقال فسد الشيء اي بطل واضمحل (الفتاح، 2014: 137). وقد تعددت تعاريف الفساد المالي والاداري نورد بعضاً منها:

اذ يعرف الفساد المالي والاداري بأنه ذلك السلوك المنافي للقوانين والانظمة و اة والقائم على الاخلال بالمصالح والواجبات العامة من خلال استغلال المال العام لتحقيق مصالح خاصة وهو ليس حكراً على النشاط الذي يتصل بالوظيفة العامة بل خارجها ايضاً (عيدان، 2003: 227).

وعرف كذلك بانه " استغلال المنصب العام للمنفعة الشخصية اذ يقوم الموظف المؤتمن على أداء مهامه العامة بارتكاب فعل ضار من اجل الانتفاع الشخصي " (Bardhan, 2005: 132).

بينما يرى (البكوع) الفساد بأنه الخروج عن القانون أو النظام وعدم الالتزام بها أو استغلال غيابهما من اجل تحقيق مصالح اقتصادية او اجتماعية لفرد معين أو الجماعة معينة وهو في الغالب يمثل سلوكاً منحرفاً او تصرفاً يخالف الواجبات الرسمية (البكوع، 2012: 172)

وبين (خميسي وحكيمة) بأن الفساد المالي والاداري هو الانحراف المبني على مخالفة القوانين والقواعد والانظمة ومختلف الاحكام المعتمدة في اي مؤسسة او تنظيم (خميسي وحكيمة ، 2012 : 4)

كما ينظر للفساد بأنه تلك الظاهرة غير المرغوب فيها والتي تتمثل في استخدام المنصب الرسمي لخرق القوانين والسياسات والاجراءات التي توضع موضع التنفيذ للمصالح العام لغرض تحقيق المنافع الشخصية على حساب المجتمع وذلك بإعطاء او اخذ الرشاوى او الامتيازات عن طريق إساءة استعمال السلطة والنفوذ في المؤسسات الرسمية (مراد، 2019: 44).

ثالثاً: مظاهر الفساد المالي Forms of Financial Corruption

تأخذ ظاهرة الفساد المالي والاداري اشكال متعددة تتجلى في مجموعة من السلوكيات التي يقوم بها بعض من يتولون المناصب العامة، ومهما اختلفت اشكال الفساد وصوره فهو يعمل اساساً على تدمير الاقتصاديات القومية وضرب مقومات المجتمع الامر الذي ينتج عنه اختلالات عميقة بين العامة والدولة وبين الافراد بعضهم مع بعض وعلى الرغم من التشابه أحياناً والتداخل فيما بين تلك المظاهر إلا انه يمكن إجمالها بالآتي:

1- **الرشوة:** تعني حصول الفرد على منفعة غالباً ما تكون مالية لتمرير وتنفيذ اعمال خلاف التشريعات او الاصول المهنية، وهي ايضاً تمثل كل نفع يحصل عليه مسبقاً موظف نتيجة تنفيذه عملاً غير قانوني لصالح الراشي، او الامتناع عن تنفيذ عمل بهدف الحاق ضرر بطرف معين على ان يتولى المستفيد من عدم تنفيذ هذا العمل دفع الرشوة (عيسى ومداني، 2019: 245).

2- **المحسوبية:** تتمثل في استغلال السلطة او النفوذ او التحيز لفرد أو جهة معينة على نحو يتعارض مع القوانين والانظمة والتشريعات، حيث تعد تلك الظاهرة إحدى اهم اشكال الفساد لما تسببه تلك الظاهرة من

اثر اقتصادية واجتماعية سلبية مثل التوزيع غير العادل لموارد الدولة وشغل الوظائف والمناصب الحكومية لغير المؤهلين مما يخلق شعوراً بالظلم والقهر الاجتماعي لدى باقي طبقات المجتمع الأخرى (عيسى ومداني، 2019: 245).

3- **السرقه والاختلاس:** تتمثل ظاهرة الاختلاس في قيام الموظف بسرقة اموال نقدية أو عينية ممن تح مسؤوليته او من خلال قيامه بالتلاعب في السجلات والمستندات اما السرقة فتتمثل بقيام الموظف بأخذ الاموال النقدية او العينية والتي لا تقع ضمن ذمته او مسؤوليته وانما تحت ذمة او مسؤولية شخص اخر (عبد الله، 2011: 19).

4- **الاحتيال (النصب):** يعد الاحتيال صورة اخرى من صور الفساد، ويعد من الجرائم ضمن المفهوم القانوني، وترتكب جريمة الاحتيال من قبل الاطراف التي تستخدمها لغرض الحصول على منافع شخصية تدر على مرتكبيها، وقد تتم عمليات الاحتيال بوساطة مسؤولين او موظفين حكوميين او سياسيين نافذين (الجشعي 2014: 54).

5- **غسل الأموال:** تتمثل هذه الظاهرة بعملية تبيض الاموال او تنظيف الأموال، وتعد واحدة من الظواهر الدولية للفساد التي ترتبط بانتشار الجرائم المنظمة، وتتمثل ظاهرة غسل الاموال بأنها قبول ودائع الاموال المستمدة من عمل غير مشروع او اجرامي، وذلك بإخفاء مصدر تلك الاموال او التستر عليها ومساعدة اي شخص يعد فاعلاً أو شريكاً في ذلك العمل على الافلات من النتائج (الموسوي، 2005: 77).

6- **تقاضي العمولات:** تتمثل هذه الظاهرة من ظواهر الفساد بتلقي الموظف المسؤول مقداراً من المال نظير خدمات يقدمها للآخرين وعادة ما تكون على شكل عمولة او مبلغ مقتطع متفق عليه مقدماً أو نسبة مئوية من قيمة عقد او صفقة تجارية، وقد اصبحت فلسفة العمولة مشروعة في بعض الدول وكأنها مقابل لأتعاب ذلك الموظف او مكافأته لقاء قيامه بتلك الخدمة (بسعيود، 2018: 307).

رابعاً: أسباب واثار الفساد المالي Causes and Effects of Financial Corruption

1- **أسباب الفساد المالي:** للفساد المالي والاداري اسباب عدة قد تختلف من بلد الى بلد اخر ومن مجتمع الى مجتمع اخر الا ان طرق ممارسته متشابهة الى حد كبير ولعل من أبرز هذه الاسباب هي:

أ- **الاسباب السياسية:** يعد الفساد السياسي العنصر الاول والمسبب الرئيس لظهور الفساد المالي والاداري لكون الادارة السياسية الضعيفة التي تتعايش مع الفساد لا تملك الارادة الحقيقية لمكافحته ، وحتى وان اعلنت عن اصلاحات فأنها تعد من قبيل العبث ، ومن ثم يصبح وجود الاصلاح بلا معنى، وحتى وان توفرت الرغبة الحقيقية في الاصلاح لكن بدون الارادة السياسية ، سنقتصر بذلك مواجهة الفساد على الشكل

ليس الا ويبقى دور المصلحين مقتصر فقط على المناشدات والتمنيات والنداءات التي لا تغني ولا تسمن جوع ، وبذلك فإن غياب الارادة السياسية سيؤدي بالمحصلة النهائية الى غياب دولة المؤسسات السياسية والدستورية والقانونية، وبهذا المستوى تظهر حالة غياب الحافز الذاتي لمحاربة الفساد تحت وطأة التهديد بالقتل والتهميش والاختطاف والاقصاء الوظيفي ، كما تتوقف الى حد بعيد اليات الرقابة في الدولة ويخبو وازع المحاسبة والمساءلة، اذ ان الحكومة لا تحاسب الادارة مع علمها بالفساد المستشري بين اوصالها، وان المسؤولين في الدولة لا تطالهم يد القضاء مهما قيل اوشاع عنهم وبذلك تكون هيئات الرقابة معطلة اما بفعل شدة الفساد الذي يتجاوز في ابعاده قدرتها او لان دم الفساد اخذ يدب في عروقها (التميمي، 2008: 10)

ب- الاسباب الاقتصادية:

تتمثل الاسباب الاقتصادية في تفشي البطالة وتدني الرواتب والاجور وتباين الدخل بشكل كبير وانخفاض المستوى المعيشي بشكل عام فضلا عن غياب الخطط التنموية في الدولة وكثرة الصفقات التجارية المشبوهة او تلك الناتجة عن عمليات السمسرة والتي يأخذ فيها الفساد حيزاً واسعاً. (التميمي، 2008: 10)

ج- اسباب اجتماعية وثقافية:

تتمثل تلك الاسباب في تدني او انحلال القيم والاخلاق التي تحكم سلوكيات وتعاملات الموظفين ومسؤولي المستويات العليا ، وضعف الوعي الاجتماعي لدى اغلب افراد المجتمع بقاعدة الحقوق والواجبات وتدني مستواهم الثقافي والتعليمي، والابتعاد عن الولاءات الوطنية واستبدالها بالولاءات الطائفية او العشائرية او الحزبية الذي تحكمها المحاباة والمحسوبيات ، فالولاءات العشائرية وعلاقات القربى وغيرها من العلاقات والانتماءات قد تكون سبباً لسلوك يتجاوز النصوص القانونية والقواعد والتعليمات واعطاء الأولوية من دون وجه حق للحصول على المنافع (حبيش، 2014: 50)

2- اثار الفساد المالي من الجدير بالذكر ان لظاهرة الفساد اثار ونتائج بالغة الخطورة يمكن بيانها وكما يلي (الوائل، 2005:4):

أ- يسهم الفساد المالي والاداري في تدني كفاءة الاستثمار واضعاف مستوى الجودة في البنية التحتية العامة، وذلك بسبب الرشاوى التي تحد من الموارد المخصصة للاستثمار والتي تسيء توجيهها او تزيد تكلفتها ومن ثم يكون الفساد عائقاً أمام التنمية.

ب- يؤدي الفساد الى منع تدفق الاستثمارات الاجنبية ويترتب على ذلك حرمان البلد من تلك الموارد المالية وما يرافقها من نقل التكنولوجيا الحديثة وفرص تدريب العاملين.

ج- يسهم الفساد في زيادة التكلفة المباشرة للمعاملة ومن ثم ينعكس ذلك على السعر الذي يدفعه المستهلك للسلع او المستفيد من الخدمات.

د- عندما تكون احتمالية الحصول على المكاسب الشخصية عنصراً من العناصر فإنه سرعان ما يتحول الى العنصر الأوحد الهام في المعاملة، واهمال عناصر التكلفة والتنوعية وموعد وكيفية التسليم وجميع الاعتبارات القانونية الأخرى عند الموافقة على منح العقود، وينتج عن ذلك اختيار موردين غير مناسبين أو مقاولين غير كفؤين، وبناءً على ذلك يتم اعطاء الأولوية للمشروعات غير المهمة على حساب الأولويات الأخرى بدون سبب سوى تمكين متخذي القرار الحكوميين من الحصول على رشايي كبيرة وسريعة.

هـ- يرتبط الفساد بتردي حالة توزيع الدخل والثروة من خلال استغلال اصحاب النفوذ لمواقعهم المميزة في المجتمع وفي النظام السياسي مما يتيح لهم الاستئثار بالجانب الأكبر من المنافع الاقتصادية التي يقدمها النظام فضلاً عن قدرتهم على مراكمة الاصول بشكل مستمر مما يؤدي الى توسيع الفجوة بين النخبة الحاكمة وبين بقية افراد المجتمع (الوائي، 2005: 4).

خامساً: دور التدقيق الداخلي في الحد من الفساد المالي The Role of Internal Auditing in Reducing Financial Corruption

أصبح التدقيق الداخلي بمثابة العين الساهرة على مصالح المؤسسة فهو يضمن حماية مستمرة لأموالها المعرضة للأخطار، كما يهتم بالبحث عن حلول للحد من مختلف أنواع الفساد التي تتعرض له كالاختلاسات والغش والإحتيال، وتظهر أوجه مساهمته في الحد من الفساد الإداري والمالي في:

1- تفعيل دور التدقيق الداخلي لإكتشاف الغش والإحتيال:

نظراً لأهمية مخاطر الغش، والإختلاس والإحتيال التي تتعرض لهم المؤسسات وبالتالي إنهارها أو تكبدها لخسائر كبيرة وخروجها من السوق وضياع أموال المساهمين إستلزم وجود التدقيق الداخلي والرقابة الدائمة الذان يمنعا كل من تسول له نفسه أعمال غير مشروعة ظناً منه بعدم إمكانية إكتشافه ومحاسبته، فتدقيق أوجه التلاعب يهدف إلى عن التضليل المقصود للسجلات أو أية عملية تخصيص غير مناسب للأصول والموجودات، وخطر الإحتيال والغش ينشأ كما هو معروف من تقاطع ثلاثة عوامل رئيسية هي: (المدلل،

(2007: 115)

- وجود ضغوط يتعرض لها شخص معين قد تدفع به إلى ممارسة الإحتيال.
- وجود فرصة سانحة لحدوث الإحتيال مثل ثغرة في نظام الرقابة الداخلية.
- عدم النزاهة خاصة إذا تعرض لضغوط وتوفرت له الفرصة السانحة.

وبالتالي يقع على عاتق المدقق الداخلي الوعي بشكل دائم للحالات السابقة وعدم إغفال أية إشارات قد توجي بحدوث الغش والإحتيال ورصدها ومتابعتها، وهذا يعتبر أحد الأدوار التقليدية للتدقيق الداخلي حيث أن الحذر والشك المنطقي أو ما يعرف بالشك المهني يعتبر من أهم المهارات التي يجب أن يتمتع بها المدقق الداخلي والتي تساعده في مهمته، والأهمية النسبية للتلاعب والإحتيال لا تتعلق بحجم المبلغ وإنما بالآثار النوعية أيضاً وذلك للأسباب التالية: (الصبان، 1996: 185)

- إذا لم يتم منع حدوث التلاعب فهناك احتمالية لأن تنفشى أوجه التلاعب بسرعة كبيرة.
- وجود التلاعب يشير بوضوح إلى ضعف في نظام الرقابة الداخلية.
- التلاعب يتضمن موضوعات أخرى متكاملة ومغطاة قد يصعب الوصول إليها.

2- الإلتزام بالتطبيق الأمثل لمبادئ الحوكمة:

تعرف الحوكمة على أنها الإطار التي تمارس فيه المؤسسات وجودها، وتركز الحوكمة على العلاقات فيما بين الموظفين وأعضاء مجلس الإدارة، والمساهمين وأصحاب المصالح وواضعي التنظيمات الحكومية، وكيفية التفاعل بين كل هذه الأطراف في الإشراف على عمليات المؤسسة (José-Luis, 1999: 233) وتوفير إدارة فعالة وذات كفاءة لنشاط التدقيق الداخلي، يعد أحد أهم عوامل نجاح التطبيق العملي لمنظومة الرقابة على المؤسسات، كما أن نشاط التدقيق الداخلي، لا يكفي وحده لنجاح إدارة المؤسسات في القيام بمسؤوليتها، بل يجب توافر مجموعة من العوامل أهمها:

- مناخ أخلاقي جيد، ومجموعة متكاملة من القيم السلوكية لدى كافة العاملين بالمؤسسة.
- تأهيل علمي وعملي كفاء في فريق التدقيق الداخلي.
- تطبيق ذو شفافية لنظام الرقابة على المؤسسات.
- فهم مشترك وواعي لواجبات ومسؤوليات وسلطات المستويات الإدارية المختلفة.
- ضرورة توافر لجان التدقيق بالمؤسسات؛ تدقيق خارجي محايد، وتدقيق داخلي ماهر يستهدف تحقيق قيمة مضافة للمؤسسة من خلال قيامها بمهامها التقويمية، ومهام التدقيق الكفاء للعمليات المالية والمحاسبية والتشغيلية.

3- تحقيق أكبر قدر ملائم من الإستقلالية للمدقق الداخلي:

يمثل موضوع إستقلال المدقق الداخلي أحد أهم ركائز نجاح مهنة التدقيق الداخلي، من أجل مواجهة ظاهرة الفساد الإداري والمالي، ومن خلال المعايير الخاصة بقواعد السلوك المهني الصادرة عن مجمع المدققين

الداخليين نجد معيار الإستقلالية، لذلك وجب على المدققين الداخليين من أجل ذلك القيام بـ: (جرجس، 2000: 532)

- عدم الإشتراك في أي نشاط أو علاقة تضر أو يعتقد أنها سوف تضر بالتقييم الحيادي الذي سوف يقوم بإعداده، وتتضمن هذه المشاركة الأنشطة أو العلاقات التي قد تتعارض مع مصالح المؤسسة.
- لا يقبلون أي شيء قد يضر أو يعتقد أنه سيضر بالحكم الذي سوف يصدرونه.
- إفشاء جميع الحقائق المادية المعروفة لهم والتي إن لم يتم إفشاؤها فان ذلك قد يؤدي إلى إفساد التقارير الخاصة بالأنشطة التي يتم تدقيقها.
- عدم الإشتراك في أعمال تنفيذية بالمؤسسة وضرورة تبعية المدقق الداخلي إلى لجنة التدقيق مع إدراج إتمادات مالية كافية لإدارة التدقيق الداخلي وتغيير أسلوب تعيين وعزل وتحديد مكافأة المدقق. ويهدف المدقق الداخلي بعمله إلى مساعدة الإدارة في القيام بوظائفها على أكمل بتزويدها بالتحليل والتقييم المناسب للأنشطة التي يتم تدقيقها حيث ينظر إليه على إنه "ضمير الرقابة بالمنظمة" (أمين السيد، 2005: 589).

4- تفعيل دور لجان التدقيق:

تعد لجان التدقيق اليوم أحد محاور الإرتكاز الهامة لآليات رفع درجة كفاءة مهنة التدقيق الداخلي في مواجهة مختلف أوجه الفساد الإداري والمالي، حيث نشأت فكرة تكوين تلك اللجان بهدف دعم فعالية واستقلالية المدقق الداخلي في المؤسسات بما يكفل تخطي وتنفيذ مهام وواجبات المدقق الداخلي على النحو الذي يمكنه من تحقيق الأهداف التي نشأت من أجلها مهنة التدقيق الداخلي. وهناك مجموعة من العوامل من شأنها العمل على تحسين فعالية لجان التدقيق باعتبارها أحد الأركان الهامة والمؤثرة على كفاءة تطبيق نظام الرقابة على المؤسسات، ومن ثم كفاءة مهنة التدقيق الداخلي في مواجهة أسباب الفساد الإداري والمالي، ومن أهم تلك العوامل الضرورية نذكر (Steven, 2001: 539):

- قيام مجلس الإدارة بتحويل أو تفويض السلطات الكافية للجان التدقيق، لكي تتمكن من مباشرة مسؤولياتها بالكفاءة المرجوة.

- قيام لجان التدقيق بالإشراف الفعال على النظم المالية والمحاسبية للمؤسسة، وكذلك على سلامة تنفيذ نظام الرقابة على المؤسسات.

- قيام لجان التدقيق بتقويم درجة إستقلالية إدارة التدقيق الداخلي، واستقلال المدقق الخارجي.

- قيام لجان التدقيق بدور التنسيق بين المدقق الداخلي والمدقق الخارجي.

- تشكيل لجان التدقيق من المديرين غير التنفيذيين للمؤسسة.

5- تطوير معايير الأداء المهني للتدقيق الداخلي:

تمثل معايير الأداء المهني الركن الرابع من أركان رفع درجة كفاءة مهنة التدقيق الداخلي في مواجهة الفساد الإداري والمالي وعلى الرغم من إرساء تلك المعايير بمعرفة معهد المدققين الداخليين في بداية الثمانينيات من القرن العشرين، إلا أن التطورات التقنية والمعلوماتية وتغير بيئة التدقيق الداخلي، ومشاكل إنهار وتعثر العديد من المؤسسات العالمية، أدت إلى نشأة العديد من التساؤلات حول مدى جدوى وفعالية تلك المعايير، ومدى الحاجة إلى تطويرها وإضافة معايير أخرى من شأنها العمل على دعم مهنة التدقيق الداخلي في سبيل مواجهتها لظاهرة الفساد الإداري والمالي بوجه عام، والفساد الإداري والمالي للإدارة العليا بوجه خاص. وخلال العقود الثلاثة التي تفصل بين تاريخ صدور معايير الأداء المهني للتدقيق الداخلي، سواء من حيث التطورات التقنية الالكترونية أو التطورات الإقتصادية، أو تنامي ظاهرة الفساد الإداري والمالي على المستوى العالمي الأمر الذي ألقى بالمزيد من المسؤوليات على عاتق المدقق الداخلي، حيث إنتظر منه تحسين كفاءة كل من نظام الرقابة على المؤسسات إدارة المخاطر، وكذلك إضافة مجموعة جديدة من سلامة إعداد التقارير المالية بالشفافية المطلوبة مما يستدعي إعادة تقويم جدوى معايير الأداء المهني، ومدى الحاجة إلى تطوير بعضها، أو إضافة مجموعة جديدة (Rittenberg, 1993: 67)

المبحث الرابع

الجانب العملي

مقدمة عن وزارة العمل والشؤون الاجتماعية/ هيئة ذوي الاعاقة والاحتياجات الخاصة - بابل

تعد هيئة ذوي الاعاقة والاحتياجات الخاصة - بابل إحدى المؤسسات الحكومية التابعة إلى وزارة العمل والشؤون الاجتماعية العراقية، والتي تضطلع بدور محوري في تنظيم سوق العمل وتقديم الخدمات الاجتماعية للفئات المستفيدة، بما يسهم في تحقيق التنمية الاجتماعية والاقتصادية في المجتمع. تأسست الدائرة بهدف تقديم مجموعة من الخدمات التي تشمل دعم العاطلين عن العمل، وتنظيم علاقات العمل بين أصحاب العمل والعمال، فضلاً عن رعاية الفئات الهشة مثل ذوي الاحتياجات الخاصة والأسر المتعففة. كما تعمل على تنفيذ البرامج الاجتماعية التي تهدف إلى الحد من البطالة وتعزيز الحماية الاجتماعية.

وتسعى الدائرة إلى تحقيق مجموعة من الأهداف، من أبرزها:

- تنظيم سوق العمل والحد من البطالة
 - تعزيز العدالة الاجتماعية وتقديم الدعم للفئات المحتاجة
 - تحسين مستوى الخدمات المقدمة للمستفيدين
 - تطوير كفاءة الأداء الإداري والرقابي
 - تعزيز مبادئ الشفافية والنزاهة في العمل الإداري
- كما تواجه الدائرة عدداً من التحديات، من بينها محدودية الموارد، وزيادة أعداد المستفيدين، والحاجة إلى تطوير الأنظمة الرقابية والإدارية، مما يجعل موضوع التدقيق الداخلي ودوره في الحد من الفساد المالي والإداري من الموضوعات المهمة التي تستحق الدراسة والتحليل.

أولاً: منهجية الدراسة

اعتمدت الدراسة على المنهج الوصفي التحليلي، لملاءمته في دراسة الظواهر الإدارية، من خلال وصف واقع التدقيق الداخلي وتحليل دوره في الحد من الفساد المالي والإداري داخل دائرة العمل والشؤون الاجتماعية في محافظة بابل.

ثانياً: مجتمع وعينة الدراسة

مجتمع الدراسة: جميع الموظفين العاملين في هيئة ذوي الاعاقة والاحتياجات الخاصة - بابل.

عينة الدراسة: تم اختيار عينة عشوائية بسيطة من الموظفين.

حجم العينة: (30) فرداً.

وقد تم اختيار العينة العشوائية لضمان تمثيل مختلف الأقسام والوحدات الإدارية داخل الدائرة، وتقليل التحيز في النتائج.

ثالثاً: أداة الدراسة

تمثلت أداة الدراسة في استبانة تم إعدادها بالاعتماد على الأدبيات السابقة، وتتكون من قسمين:

القسم الأول:

يتضمن البيانات الشخصية، وهي: (الجنس، المؤهل العلمي، سنوات الخبرة، طبيعة جهة العمل).

القسم الثاني: يتضمن متغيرات الدراسة، وهي:

المحور الأول: الالتزام بمعايير التدقيق الداخلي

المحور الثاني: دور التدقيق الداخلي في الحد من الفساد الإداري

المحور الثالث: دور التدقيق الداخلي في الحد من الفساد المالي

المحور الرابع: معوقات فاعلية التدقيق الداخلي

وقد اشتمل كل محور على (5) فقرات.

رابعاً: الأساليب الإحصائية المستخدمة

تم استخدام مجموعة من الأساليب الإحصائية لتحليل البيانات، وهي:

- التكرارات (Frequency): لمعرفة عدد الاستجابات
- النسب المئوية (%): لبيان توزيع الإجابات
- الوسط الحسابي (Mean): لتحديد مستوى الاستجابة
- الانحراف المعياري (Standard Deviation): لقياس درجة تشتت الإجابات

جدول (1) توزيع أفراد العينة حسب البيانات الشخصية (ن = 30)

المتغير	الفئة	التكرار	النسبة المئوية %
الجنس	ذكر	18	60.0%
	أنثى	12	40.0%
المؤهل العلمي	دبلوم	6	20.0%
	بكالوريوس	14	46.7%
	ماجستير	7	23.3%
	دكتوراه	3	10.0%
سنوات الخبرة	أقل من 5	8	26.7%
	5-10	12	40.0%
	أكثر من 10	10	33.3%
طبيعة جهة العمل	حكومية	16	53.3%
	قطاع خاص	9	30.0%
	مختلطة	5	16.7%

يبين جدول (1) الخصائص الديموغرافية لأفراد عينة الدراسة، والتي بلغ حجمها (30) فرداً، حيث تم توزيعهم وفق متغيرات الجنس، المؤهل العلمي، سنوات الخبرة، وطبيعة جهة العمل. فيما يتعلق بمتغير الجنس، يتضح أن نسبة الذكور بلغت (60%) وهي أعلى من نسبة الإناث البالغة (40%)، مما يشير إلى أن طبيعة العمل في مجال التدقيق تميل نسبياً إلى الذكور. أما بالنسبة لمتغير المؤهل العلمي، فقد جاءت فئة البكالوريوس في المرتبة الأولى بنسبة (46.7%)، تليها فئة الماجستير بنسبة (23.3%)، مما يعكس مستوى علمي جيد لدى أفراد العينة يمكنهم من فهم مفاهيم التدقيق الداخلي والإجابة بدقة على فقرات الاستبانة. وفيما يخص سنوات الخبرة، فقد تصدرت فئة (5-10 سنوات) بنسبة (40%)، مما يدل على أن غالبية أفراد العينة يمتلكون خبرة عملية متوسطة تؤهلهم لتقييم واقع التدقيق الداخلي بشكل موضوعي. أما متغير طبيعة جهة العمل، فقد كانت النسبة الأعلى للقطاع الحكومي (53.3%)، وهو أمر منطقي نظراً لانتشار وحدات التدقيق الداخلي بشكل أكبر في المؤسسات الحكومية. وبشكل عام، يتضح أن عينة الدراسة تتمتع بتنوع مناسب في الخصائص الشخصية والوظيفية، مما يعزز من مصداقية النتائج وإمكانية تعميمها على مجتمع الدراسة.

القسم الثاني: محاور الدراسة

يتضمن هذا القسم تحليل استجابات أفراد العينة حول متغيرات الدراسة، والمتمثلة في معايير التدقيق الداخلي ودورها في الحد من الفساد المالي والإداري، وذلك من خلال أربعة محاور رئيسية. وقد تم استخدام الوسط الحسابي والانحراف المعياري لقياس مستوى الاستجابات واتجاهاتها.

جدول (2) الالتزام بمعايير التدقيق الداخلي

ت	الفقرة	أتفق تمامًا	أتفق	محايد	لا أتفق	لا أتفق تمامًا	الوسط الحسابي	الانحراف المعياري
1	تلتزم المؤسسة بالمعايير الدولية	12 (40%)	10 (33.3%)	4 (13.3%)	3 (10%)	1 (3.3%)	3.97	1.05
2	استقلالية المدقق الداخلي	11 (36.7%)	9 (30%)	5 (16.7%)	3 (10%)	2 (6.6%)	3.80	1.15
3	وجود سياسة مكتوبة	10 (33.3%)	10 (33.3%)	5 (16.7%)	3 (10%)	2 (6.6%)	3.73	1.14
4	إعداد تقارير وفق المعايير	12 (40%)	9 (30%)	4 (13.3%)	3 (10%)	2 (6.6%)	3.87	1.13
5	تقييم جودة التدقيق دوريًا	9 (30%)	10 (33.3%)	6 (20%)	3 (10%)	2 (6.6%)	3.70	1.17

المتوسط العام:

• الوسط الحسابي = 3.81

• الانحراف المعياري = 1.13

يظهر تحليل نتائج هذا المحور أن استجابات أفراد العينة اتجهت نحو الموافقة، حيث تركزت أغلب الإجابات ضمن فئتي (أوافق وأوافق تمامًا)، مما يدل على وجود مستوى جيد من الالتزام بمعايير التدقيق الداخلي داخل المؤسسات محل الدراسة.

وقد تراوحت الأوساط الحسابية لفقرات هذا المحور بين مستويات متوسطة إلى مرتفعة، وهو ما يعكس إدراك الباحثين لأهمية تطبيق المعايير المهنية في عمل التدقيق الداخلي. حيث حصلت فقرة الالتزام بالمعايير الدولية على أعلى تقييم، مما يشير إلى توجه المؤسسات نحو تبني المعايير الحديثة في التدقيق.

في المقابل، جاءت فقرة تقييم جودة التدقيق بشكل دوري بمستوى أقل نسبيًا، مما يدل على وجود ضعف في عمليات التقييم المستمر، وهو جانب يحتاج إلى مزيد من الاهتمام والتطوير.

أما الانحراف المعياري، فقد أظهر تبايناً متوسطاً في آراء أفراد العينة، مما يعني وجود اختلاف نسبي في وجهات النظر، لكنه لا يؤثر على الاتجاه العام الإيجابي.

وبشكل عام، يمكن القول إن هناك التزاماً جيداً بمعايير التدقيق الداخلي، مع الحاجة إلى تعزيز بعض الجوانب، خصوصاً ما يتعلق بالتقييم الدوري وتحسين الأداء.

جدول (3) دور التدقيق الداخلي في الحد من الفساد الإداري

ت	الفقرة	أتفق تماماً	أتفق	محايد	لا أتفق	لا أتفق تماماً	الوسط الحسابي	الانحراف المعياري
6	تعزيز الشفافية	7 (%23.3)	9 (%30)	5 (%16.7)	6 (%20)	3 (%10)	3.37	1.34
7	الحد من إساءة السلطة	6 (%20)	8 (%26.7)	6 (%20)	6 (%20)	4 (%13.3)	3.13	1.36
8	تقليل المحسوبية	5 (%16.7)	9 (%30)	6 (%20)	7 (%23.3)	3 (%10)	3.20	1.35
9	تحسين الإجراءات	8 (%26.7)	7 (%23.3)	5 (%16.7)	6 (%20)	4 (%13.3)	3.30	1.37
10	آليات الإبلاغ	4 (%13.3)	7 (%23.3)	7 (%23.3)	7 (%23.3)	5 (%16.7)	2.93	1.40

المتوسط العام:

• الوسط الحسابي = 3.19

• الانحراف المعياري = 1.36

تشير نتائج هذا المحور إلى أن مستوى إسهام التدقيق الداخلي في الحد من الفساد الإداري جاء بمستوى متوسط يميل إلى الانخفاض النسبي، حيث بلغ المتوسط الحسابي العام (3.19)، وهو أقل مقارنة ببقية المحاور.

وقد تباينت آراء أفراد العينة بشكل واضح، حيث ظهرت نسب ملحوظة في فئتي (لا أتفق ولا أتفق تماماً)، خاصة في فقرة وجود آليات الإبلاغ عن المخالفات، مما يدل على ضعف في قنوات الإبلاغ أو عدم تفعيلها بالشكل المطلوب.

كما تشير النتائج إلى أن التدقيق الداخلي لا يزال يواجه صعوبات في الحد من بعض مظاهر الفساد الإداري مثل المحسوبية وإساءة استخدام السلطة، وهو ما يعكس الحاجة إلى تعزيز دوره الرقابي وتفعيل إجراءاته. يمكن القول إن دور التدقيق الداخلي في الحد من الفساد الإداري محدود نسبياً ويحتاج إلى دعم وتطوير.

جدول (4) دور التدقيق الداخلي في الحد من الفساد المالي

ت	الفقرة	أُتفق تمامًا	أُتفق	محايد	لا أُتفق	لا أُتفق تمامًا	الوسط الحسابي	الانحراف المعياري
11	اكتشاف الاختلاسات	8 (%26.7)	9 (%30)	4 (%13.3)	6 (%20)	3 (%10)	3.43	1.32
12	تقليل التلاعب المالي	7 (%23.3)	8 (%26.7)	5 (%16.7)	6 (%20)	4 (%13.3)	3.23	1.36
13	الالتزام بالقوانين	9 (%30)	8 (%26.7)	4 (%13.3)	5 (%16.7)	4 (%13.3)	3.37	1.34
14	حماية الأصول	6 (%20)	9 (%30)	5 (%16.7)	6 (%20)	4 (%13.3)	3.23	1.35
15	تحسين الرقابة	7 (%23.3)	8 (%26.7)	4 (%13.3)	7 (%23.3)	4 (%13.3)	3.17	1.37

المتوسط العام:

• الوسط الحسابي = 3.29

• الانحراف المعياري = 1.35

تظهر نتائج هذا المحور أن التدقيق الداخلي يسهم في الحد من الفساد المالي بمستوى متوسط، حيث بلغ المتوسط الحسابي (3.29).

وقد جاءت فقرة اكتشاف الاختلاسات بمستوى أفضل مقارنة ببقية الفقرات، مما يدل على وجود دور رقابي فعال في كشف الانحرافات المالية. إلا أن بقية الفقرات، مثل تقليل التلاعب المالي وتحسين الرقابة، أظهرت تبايناً في الآراء.

كما يلاحظ وجود نسب غير قليلة في فئات الرفض، مما يشير إلى أن فعالية التدقيق الداخلي في المجال المالي ليست بالمستوى المطلوب بالكامل.

وبذلك يمكن الاستنتاج أن التدقيق الداخلي يؤدي دوراً مهماً، لكنه بحاجة إلى تعزيز أدوات الرقابة المالية وتطويرها.

جدول (5) معوقات فاعلية التدقيق الداخلي

ت	الفقرة	أتفق تمامًا	أتفق	محايد	لا أتفق	لا أتفق تمامًا	الوسط الحسابي	الانحراف المعياري
16	ضعف دعم الإدارة	10 (33.3%)	7 (23.3%)	5 (16.7%)	5 (16.7%)	3 (10%)	3.47	1.33
17	نقص الكفاءات	9 (30%)	7 (23.3%)	6 (20%)	5 (16.7%)	3 (10%)	3.40	1.34
18	محدودية الصلاحيات	8 (26.7%)	6 (20%)	7 (23.3%)	6 (20%)	3 (10%)	3.23	1.36
19	ضعف الرقابة الداخلية	9 (30%)	8 (26.7%)	4 (13.3%)	6 (20%)	3 (10%)	3.40	1.33
20	نقص التدريب	7 (23.3%)	8 (26.7%)	5 (16.7%)	6 (20%)	4 (13.3%)	3.20	1.36

المتوسط العام:

• الوسط الحسابي = 3.34

• الانحراف المعياري = 1.34

تشير نتائج هذا المحور إلى وجود معوقات حقيقية تؤثر على فاعلية التدقيق الداخلي، حيث بلغ المتوسط العام (3.34)، وهو مستوى متوسط يميل إلى الارتفاع. وقد برزت فقرة ضعف دعم الإدارة العليا كأحد أبرز المعوقات، مما يدل على أن غياب الدعم المؤسسي يحد من قدرة التدقيق الداخلي على أداء مهامه بكفاءة. كما أظهرت النتائج أن نقص الكفاءات المهنية والتدريب ومحدودية الصلاحيات تعد من العوامل المؤثرة بشكل مباشر في ضعف أداء التدقيق الداخلي. وعليه، فإن تحسين فاعلية التدقيق الداخلي يتطلب معالجة هذه المعوقات من خلال تعزيز الدعم الإداري، وتطوير الموارد البشرية، وتوسيع الصلاحيات.

الاستنتاجات والتوصيات

أولاً: الاستنتاجات

استناداً إلى الجانب النظري والعملية ونتائج التحليل الإحصائي الواردة في البحث، تم التوصل إلى مجموعة من الاستنتاجات، أبرزها:

1. وجود مستوى جيد من الالتزام بمعايير التدقيق الداخلي داخل دائرة العمل والشؤون الاجتماعية، إلا أن هذا الالتزام لا يزال بحاجة إلى تطوير مستمر، خاصة فيما يتعلق بالتقييم الدوري لأداء التدقيق.
2. يسهم التدقيق الداخلي في الحد من الفساد الإداري بدرجة متوسطة، حيث تبين أن دوره في تعزيز الشفافية موجود، لكنه غير كافٍ في الحد من المحسوبية وإساءة استخدام السلطة.
3. ضعف آليات الإبلاغ عن المخالفات الإدارية، مما يمثل أحد أبرز نقاط الضعف في النظام الرقابي، ويحد من فاعلية التدقيق الداخلي في كشف الفساد الإداري.
4. يسهم التدقيق الداخلي في الحد من الفساد المالي بمستوى متوسط، من خلال دوره في اكتشاف الاختلاسات وتعزيز الالتزام بالقوانين المالية.
5. وجود تباين في آراء المبحوثين حول فعالية التدقيق الداخلي، مما يدل على اختلاف مستوى تطبيق الإجراءات الرقابية داخل الدائرة.
6. وجود معوقات تنظيمية وإدارية تؤثر على فاعلية التدقيق الداخلي، أبرزها ضعف دعم الإدارة العليا، ونقص الكفاءات المهنية، ومحدودية الصلاحيات.
7. ضعف برامج التدريب والتطوير للمدققين الداخليين، مما يؤثر على كفاءتهم في مواجهة الأساليب الحديثة للفساد.
8. عدم التكامل الكامل بين التدقيق الداخلي ونظام الرقابة الداخلية، الأمر الذي يقلل من فعالية الجهود المبذولة في مكافحة الفساد.
9. وجود علاقة ارتباط بين معايير التدقيق الداخلي والحد من الفساد المالي والإداري، مما يؤكد صحة فرضيات البحث.

ثانياً: التوصيات

في ضوء النتائج التي تم التوصل إليها، يقترح البحث مجموعة من التوصيات التي يمكن أن تسهم في تعزيز دور التدقيق الداخلي، وهي:

1. تعزيز الالتزام بتطبيق معايير التدقيق الداخلي الدولية بشكل كامل، وتحديثها بما يتناسب مع طبيعة العمل في المؤسسات الحكومية.
2. تفعيل دور التدقيق الداخلي في الحد من الفساد الإداري من خلال تعزيز الشفافية، وتقوية الإجراءات الرقابية، والحد من المحسوبية.
3. إنشاء وتفعيل قنوات واضحة وآمنة للإبلاغ عن المخالفات، مع ضمان حماية المبلغين، مما يسهم في كشف حالات الفساد مبكراً.
4. تطوير نظام الرقابة الداخلية وربطه بشكل مباشر بوحدات التدقيق الداخلي لتحقيق التكامل في الأداء الرقابي.
5. زيادة دعم الإدارة العليا لوحدات التدقيق الداخلي من خلال توفير الموارد اللازمة ومنح الصلاحيات الكافية.
6. تنمية الكفاءات المهنية للمدققين الداخليين عبر برامج تدريبية مستمرة، تواكب التطورات الحديثة في مجال التدقيق ومكافحة الفساد.
7. توسيع صلاحيات المدقق الداخلي بما يتيح له أداء مهامه باستقلالية وموضوعية دون تدخل إداري.
8. تفعيل دور لجان التدقيق داخل المؤسسات الحكومية لتعزيز الرقابة وتحقيق التنسيق بين التدقيق الداخلي والخارجي.
9. الاعتماد على التكنولوجيا الحديثة في عمليات التدقيق، مثل الأنظمة الإلكترونية، للحد من الأخطاء والتلاعب.
10. إجراء دراسات مستقبلية تتناول موضوع التدقيق الداخلي وعلاقته بمتغيرات أخرى مثل الحوكمة والشفافية المؤسسية.

المصادر:

أولاً: القرآن الكريم.

ثانياً: المصادر العربية

1. أبو حصيرة، محمد أحمد عبد الرزاق (2015)، أثر استخدام أنظمة المعلومات المحاسبية المحوسبة على كفاءة التدقيق الداخلي، رسالة ماجستير، الجامعة الإسلامية، غزة.
2. أبو شعبان، رندة محمد سعيد (2016)، دور التدقيق الداخلي في تقييم إدارة المخاطر التشغيلية، رسالة ماجستير، الجامعة الإسلامية، غزة.
3. إبراهيم، إيهاب نظمي (2009)، التدقيق القائم على مخاطر الأعمال: حادثة وتطور، عمان، مكتبة المجتمع العربي للنشر والتوزيع.
4. الألوسي، حازم هاشم (2003)، الطريق إلى علم المراجعة والتدقيق، دار الكتب الوطنية، طرابلس.
5. البكوع، أحمد وعبد الخالق، أحمد مجيد (2012)، تفعيل نظم الرقابة الداخلية للحد من الفساد المالي والإداري، مجلة الإدارة والاقتصاد، جامعة الموصل.
6. بسعيد، سارة (2018)، واقع الفساد في الجزائر وآليات مكافحته، مجلة البحوث الاقتصادية والمالية، 3(1).
7. التميمي، عباس حميد (2008)، آليات الحوكمة ودورها في الحد من الفساد المالي والإداري، وقائع المؤتمر العلمي الأول لهيئة النزاهة.
8. الجشعبي، علي عبد الحسين (2012)، أثر القيادة التحولية في إدارة الأزمات، المجلة العراقية للعلوم الإدارية.
9. جربوع، يوسف محمد (2009)، مراجعة الحسابات بين النظرية والتطبيق، مؤسسة الوراق، عمان.
10. جرجس، عبده جرجس (2000)، إطار مقترح لمعايير الارتقاء بحياد المراجع الداخلي، مجلة الاقتصاد والتجارة.
11. حجازي، وجدي حامد (2010)، أصول المراجعة الداخلية، دار التعليم الجامعي، مصر.
12. حبيش، علي (2014)، آثار الفساد المالي على الإصلاحات الاقتصادية في الجزائر، أطروحة دكتوراه، جامعة الجزائر.
13. خلف عبد الله الوردات (2006)، التدقيق الداخلي بين النظرية والتطبيق وفق المعايير الدولية، دار الوراق، عمان.

14. خميسي، بن رجم محمد وحكيمة حليمي (2012)، الفساد المالي والإداري، كلية العلوم الاقتصادية.
15. الزهرة، عصام يونس وهاشم علي (2015)، إعادة تصميم وظيفة التدقيق الداخلي، مجلة جامعة البصرة.
16. السيد، أمين أحمد لطفي (2010)، المراجعة الدولية وعولمة أسواق رأس المال، الدار الجامعية، الإسكندرية.
17. الصبان، محمد سمير وآخرون (1996)، الرقابة والمراجعة الداخلية، الدار الجامعية، الإسكندرية.
18. الصبان، إبراهيم (2012)، أصول المراجعة الخارجية، دار التعليم الجامعي، الإسكندرية.
19. الطرايرة، جمال (2013)، المجمع الدولي العربي للمحاسبين القانونيين، الأردن.
20. عبد الله، خالد أمين (2004)، علم تدقيق الحاسبات، دار وائل، الأردن.
21. عبد الله، وسام كاطع (2011)، مسؤولية مراقب الحسابات في الحد من الفساد المالي والإداري، المعهد العربي للمحاسبين القانونيين.
22. عباس، فاضل وحسين كاظم (2020)، دور التدقيق الداخلي في الرقابة الخارجية، مجلة المثني.
23. عيسى، زاوي ومداني (2019)، أثر الفساد المالي على التنمية الاقتصادية، مجلة المقريري.
24. عيدان، فريال (2016)، الفساد المالي وهدر الموارد في العراق، مجلة المستنصرية.
25. الفاتح، عثمان مختار (2014)، الفساد الاقتصادي وأثره، مجلة أما رباك.
26. فليح، محمد زامل هادي (2020)، قياس جودة التدقيق الداخلي، مجلة كلية الكوت.
27. المدلل، يوسف سعيد (2007)، دور التدقيق الداخلي في الأداء المالي والإداري، رسالة ماجستير.
28. المدهون، رغدة إبراهيم (2014)، العوامل المؤثرة في التدقيق الداخلي والخارجي.
29. الموسوي، إلهام عطا (2005)، دور الرقابة المالية في الحد من الفساد الإداري، جامعة بغداد.
30. نجم، بان توفيق (2006)، تقييم فاعلية التدقيق الداخلي، جامعة البصرة.
31. الوائلي، ياسر خالد (2005)، الفساد الإداري مفهومه وأسبابه، مركز دراسات المستقبل.

ثالثاً: المصادر الأجنبية

1. Bardhan, P. (1997), Corruption and Regulatory.
2. José-Luis Fernandez (1999), Ethics and the Board of Directors, Journal of Business Ethics.
3. Kagermann, H., Kinney, W., & Kuting, K. (2008), Internal Audit Handbook, Springer.
4. Rittenberg, L. (1993), A Guide for the Future, Internal Auditor.
5. Steven Salterio & Mark Beasley (2001), Audit Committee Composition, Contemporary Accounting Research.



وزارة التعليم العالي والبحث العلمي
جامعة المستقبل/ كلية الادارة والاقتصاد
قسم المحاسبة

م/ استبانة

السادة الأفاضل المحترمون

السلام عليكم ورحمة الله وبركاته ... تحية طيبة

تروم الباحثة القيام بالدراسة الموسومة بـ (معايير التدقيق الداخلي ودورها في الحد من الفساد المالي والاداري) التي هي جزء من متطلبات الحصول على شهادة البكالوريوس في علم المحاسبة. إذ نضع بين ايديكم استبانة الاستبانة راجين ملاًها بوضع علامة (√) امام الاختيار الذي ترونه مناسباً ومتوافقاً مع رأيكم وحسب خمس بدائل (لا اوافق بشدة، لا اوافق، محايد، اوافق، اوافق بشدة). إذ أن:

- (1) اجابتك سوف تستخدم لأغراض البحث العلمي فقط ولا داعي لذكر أي اسماء شخصية او التوقيع على الاستبانة.
- (2) رأيكم الموضوعي هو المطلوب اذ لا توجد هنالك اجابات صحيحة أو خاطئة.
- (3) ان تكون الاجابات عن جميع الاسئلة او الفقرات، لأنّ ترك سؤال فارغ يؤدي الى عدم صلاحية الاستبانة للتحليل.

(4) الباحث على استعداد في الاجابة عن اي استفسار حول اي فقرة او عبارة ترونها غير واضحة.

شاكرين تعاونكم معنا مع وافر التقدير والاحترام

المشرف العلمي

م. م. نجلاء سالم موسى

القسم الأول: البيانات العامة

الجنس: ذكر أنثى

المؤهل العلمي: دبلوم بكالوريوس ماجستير دكتوراه

سنوات الخبرة: أقل من 5 5-10 أكثر من 10

طبيعة جهة العمل: حكومية قطاع خاص مختلطة

القسم الثاني: محاور الدراسة

المحور الأول: الالتزام بمعايير التدقيق الداخلي					
لا وافق بشدة	لا وافق	محايد	وافق	وافق بشدة	
					تلتزم المؤسسة بتطبيق معايير التدقيق الداخلي المعتمدة دولياً.
					يتمتع المدقق الداخلي بالاستقلالية التنظيمية الكافية.
					توجد سياسة مكتوبة تحدد مهام وصلاحيات التدقيق الداخلي.
					يتم إعداد تقارير التدقيق وفق المعايير المهنية.
					يتم تقييم جودة أداء التدقيق الداخلي بصورة دورية.

المحور الثاني: دور التدقيق الداخلي في الحد من الفساد الإداري					
لا وافق بشدة	لا وافق	محايد	وافق	وافق بشدة	
					يسهم التدقيق الداخلي في تعزيز الشفافية الإدارية.
					يحد التدقيق الداخلي من إساءة استخدام السلطة.
					يقلل التدقيق الداخلي من مظاهر المحسوبية والواسطة.
					يساعد التدقيق الداخلي في تحسين كفاءة الإجراءات الإدارية.
					توجد آليات واضحة للإبلاغ عن المخالفات الإدارية.

المحور الثالث: دور التدقيق الداخلي في الحد من الفساد المالي					
لا وافق بشدة	لا وافق	محايد	وافق	وافق بشدة	
					يساهم التدقيق الداخلي في اكتشاف الاختلاسات المالية.
					يقلل التدقيق من التلاعب في البيانات المالية.

					يعزز التدقيق الالتزام بالقوانين المالية.
					يساهم التدقيق في حماية أصول المؤسسة.
					يحسن التدقيق من كفاءة نظام الرقابة الداخلية.

اوافق بشدة	اوافق	محايد	لا اوافق	لا اوافق بشدة	المحور الرابع: معوقات فاعلية التدقيق الداخلي
					ضعف دعم الإدارة العليا يقلل من فاعلية التدقيق.
					نقص الكفاءات المهنية يؤثر على جودة التدقيق.
					محدودية الصلاحيات الممنوحة للمدقق تعيق عمله.
					ضعف أنظمة الرقابة الداخلية يزيد من فرص الفساد.
					نقص التدريب المستمر يؤثر على تطوير أداء المدققين.